مؤشر حجم رأس المال والائتمان المصرفي

دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)(*)

أ.د. عبدالكريم جابر شنجار العيساوي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
abdulkareem.shingar@qu.edu.iq

الباحثة: علياء كاظم عيال
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
alyaaalsaedee@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.2.8

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/١/٢٤ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٣/٨ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٨/٣٠

المستخلص

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى إيضاح دور مساهمة مؤشر حجم رأس المال في الائتمان المصرفي في العراق وللمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، من خلال توضيح إجمالي رأس المال في الجهاز المصرفي العراقي ومدى تناسبه مع حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف العراقية، إذ تم اختيار المصارف التجارية في العراق للتعرف على حجم رأس مالها وحجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين (العام والخاص) وللمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، إذ اعتمد البحث على المنهج التحليلي في توضيح دور مؤشر حجم رأس المال في الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية، إذ يتأثر حجم رأس المال للمصارف العراقية بالقرارات التي يتخذها البنك المركزي العراقي، لذا من الأفضل أن تسعى المصارف لزيادة أرباحها لغرض المحافظة على النسبة المحددة لرأس المال من قبل البنك المركزي، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هو أن النسبة الأكبر من رأس المال في المصارف العراقية تعود إلى المصارف الأهلية بسبب طبيعتها المتحفظة في منح الائتمان، فضلاً عن فتح مصارف أهلية جديدة، كما توصل البحث إلى جملة من التوصيات أهمها؛ وضع خطط استراتيجية طويلة الأجل تتضمن خطط اصلاح للنظام المصرفي لتقليل حجم المخاطر الناجمة عن منح الائتمان لغرض زيادة أرباح المصارف، وبالتالي زيادة حجم رأس المال للجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، الائتمان النقدي، الائتمان التعهدي، مؤشر رأس المال.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٢) ٢٠٢٣
الصفحات: ١٤٧-١٦٠

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحثة الثانية.

Indicator of the size of capital and bank credit

An analytical study of the Iraqi banking sector for the period (2004-2020)(*)

Prof. Dr. Abdul Karim Jaber Al-Issawi
Al-Qadisiyah University
College of Administration and Economics
abdulkareem.shingar@qu.edu.iq

Researcher: Alia Kazem Eyal
Al-Qadisiyah University
College of Administration and Economics
alyaaalsaedee@gmail.com

Abstract

This research mainly aims to clarify the role of the contribution of the capital size index to bank credit in Iraq and for the period (2004-2020), by clarifying the total capital in the Iraqi banking system and its proportionality with the size of bank credit granted by Iraqi banks, as Commercial banks in Iraq were selected to identify the size of their capital and the volume of bank credit granted to the two sectors (public and private) and for the period (2004-2020), as the research relied on the analytical approach in clarifying the role of the capital size indicator in bank credit granted by banks Iraqi commercial, as the size of the capital of Iraqi banks is affected by the decisions taken by the Central Bank of Iraq, so it is better for the banks to seek to increase their profits for the purpose of maintaining the percentage specified for the capital by the Central Bank, and one of the most important conclusions reached by the research is that the largest percentage of the capital The money in Iraqi banks goes back to private banks because of their conservative nature in granting credit, as well as opening new private banks. The research also reached a number of recommendations, the most important of which are; Developing long-term strategic plans that include reform plans for the banking system to reduce the size of the risks arising from granting credit for the purpose of increasing the profits of banks and thus increasing the size of the capital of the banking system.

Key words: Bank Credit, Cash Credit, Pledge Credit, Capital Index.

(*) The research is extracted from a PhD thesis of the second researcher.

المقدمة:

يعد مؤشر رأس المال للمصارف من المؤشرات المهمة التي تؤثر بحجم الائتمان المصرفي، وبالتالي تؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية، إذ تعمل المصارف على زيادة رؤوس أموالها من أجل اكتساب حرية أكبر في منح الائتمان وممارسة الأنشطة، وبالتالي تحقيق الأرباح، ويتحقق ذلك من خلال الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي الخاصة بمنح الائتمان بنوعيه النقدي والتعهدي، بقصد تقليل حجم المخاطر الائتمانية مما يحقق لها أرباح، وبالتالي زيادة في حجم رأس المال.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من أهمية مؤشر رأس المال، بوصفه من المؤشرات المهمة التي تمارس تأثيرها في حجم الائتمان المصرفي، لأنها تعتمد على حجم الارباح المتحققة نتيجة منح القروض، ومن خلال ما تقدم تكمن أهمية البحث في أن سعي المصارف لزيادة أرباحها يُمكنها من المحافظة على حجم رؤوس أموالها التي تعد من المؤشرات المهمة التي تمارس تأثير مباشر على حجم الائتمان المصرفي.

مشكلة البحث:

تنشأ أهمية البحث عادة من أهمية النتائج التي يمكن الوصول إليها من خلال البحث والمشاكل التي يمكن تعالجها، إذ تواجه المصارف التجارية العديد من المشاكل، ومن أهمها تلك التي تتعلق بمخاطر منح الائتمان، لذلك تسعى جميع المصارف لزيادة حجم رؤوس أموالها للمحافظة على مستوى أرباحها التي تستطيع من خلالها الاستمرار بمنح الائتمان المصرفي، ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي ما حجم ومساهمة مؤشر رأس المال في الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي العراقي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها (يمكن الاعتماد على مؤشر حجم رأس المال للتأثير في الائتمان المصرفي في المصارف العراقية).

هدف البحث:

يقوم البحث على تحقيق هدف أساسي وكالآتي: تحليل دور مساهمة مؤشر حجم رأس المال في الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

المبحث الأول: الجانب النظري:

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي:

يعد الائتمان المصرفي أداة تمويل مهمة وفعالة، يعمل على تحويل الموارد المالية من المودعين إلى المقترضين وبالتالي يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي، وللائتمان المصرفي مفاهيم عديدة، فالائتمان هو عبارة عن الترتيبات والإجراءات التي تمكن الأفراد والهيئات من الحصول على منتجات لم يتم إنتاجها بواسطتهم وإنما بواسطة أفراد آخرين[١]. ويعرف الائتمان على إنه الثقة

(١) ابراهيم المصري، الاقتصاد النقدي (النقود، البنوك، البازل)، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص١٠٤-١٠٥.

التي يوليها المصرف التجاري لشخص معين عندما يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بالتزاماتهِ لقاء عائد معين يحصل عليهِ المصرف من المقترض والذي يتمثل بالفوائد والعمولات والمصاريف[١]، فضلاً عن الائتمان يعبر عن مبلغ محدد من المال متفق عليه يكون تحت تصرف العميل لغرض استخدامه لهدف معلوم ومحدد للمصرف، وفي الحدود والشروط والضمانات الواردة بتصريح التسهيل الائتماني، بهدف نشاط العميل التجاري الذي يتسم بالنجاح، مقابل تعهد والتزام العميل بإرجاع هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصارف المستحقة خلال الفترة الزمنية المحددة للسداد[٢]. ويقدم الائتمان على أساس الأمانة و الثقة من قبل الطرف الذي يحصل عليه وكذلك إمداد وتجهيز العناصر العاملة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي بالنقود الحاضرة أو ما يقوم مقامها لتسهيل عملية التبادل[٣]. ومن المفاهيم الحديثة للائتمان هو أحد الأنشطة الرئيسية لتطوير القوى المنتجة فهو يحدد مسار رأس المال وبدون الأموال أو الوسائل النقدية لا يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج[٤].

ثانياً: سمات الائتمان المصرفي:

١. يعد الائتمان المصرفي وسيلة ملائمة لنقل واستعمال الأموال من شخص لآخر أي إنه واسطة للتبادل؛ فمن خلال الائتمان يمكن تحويل مدخرات الأفراد والمنشآت والحكومة إلى من يحتاجها أو يستطيع استثمارها في الانتاج والتوزيع[٥].

٢. يؤدي الائتمان المصرفي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة بدون استعمالها بقصد الانتظار للمستقبل، فالفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق الائتمان المصرفي، إذ تستفيد من المنشآت والأفراد وقت الحاجة[٦].

ثالثاً: أشكال الائتمان المصرفي:

يقسم الائتمان المصرفي إلى أشكال عديدة وفقاً لطرق استخدامهِ من قبل المصارف ومنها الآتي:

١. الائتمان النقدي المباشر:

يعد الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف، والتوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية، ومضمون هذا الشكل من الائتمان هو قيام إدارة الائتمان في المصرف بمنح

(١) صلاح الدين السيسي، قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤، ص١٥.

(٢) د. احمد فريد ناجي ود. منيب خلف ود. دمام لطيف، العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد (٣)، العدد (٢)، الجزائر، ٢٠١٩، ص٢٦٩.

(٣) إلهام وحيد دمام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٥٠.

(٤) د. عبدالرحمن إبراهيم، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر: دراسة قانونية واقتصادية مقارنة، إصدارات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، برلين، المانيا، ٢٠٢٠، ص١٠٠.

(٥) زياد نجم عبدالسوداني، أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (١٠٣)، ٢٠١٥، ص١٩٩.

(٦) زياد نجم عبد السوداني، الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (٧)، العدد (١٩)، ٢٠١٢، ص٣٠٥.

مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان[١].

فالتسهيلات الائتمانية النقدية تشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية النقدية، وعمليات التمويل المباشر (جاري، مدين، أوراق تجارية مخصومة، سلف وقروض وأية تسهيلات أخرى) مقدمة من المصارف التجارية لجميع القطاعات الاقتصادية[٢].

وللائتمان النقدي المباشر عدة أنواع منها ما يأتي:

أ. القروض والسلف.

ب. السحب على المكشوف (الجاري المدين).

ت. خصم الأوراق التجارية (الكمبيالات المخصوصة).

٢. الائتمان التعهدي (غير مباشر):

يختلف الائتمان التعهدي عن الائتمان النقدي من حيث عدم استعمال النقد بشكل مباشر، فالائتمان التعهدي يشمل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان المقدمة من قبل المصارف التجارية لمختلف القطاعات الاقتصادية[٣]، أي توفير الأموال اللازمة لوحدات العجز المالي من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والأفراد وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان[٤].

وللائتمان التعهدي أنواع تتمثل بالآتي:

أ. الاعتماد المستندي.

ب. خطابات الضمان (الكفالات المصرفية).

ت. بطاقة الائتمان.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي:

أولاً: واقع حجم رأس المال في الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

حدد قانون المصارف رقم (٩٤) لعام (٢٠٠٤) رؤوس أموال المصارف العراقية بالدينار العراقي مع شرط أن يحتفظ كل مصرف برأس مال مدفوع لا يقل عن (10) مليار دينار يمثل الحد الادنى، أو يحتفظ كل مصرف بمبلغ أكبر من ذلك ويحدده البنك المركزي العراقي. علما أن المصارف الموجودة حالياً يتعين عليها أن تصل الى الحد المقرر من رأس المال خلال (18) شهراً[٥].

إذ أن نمو رؤوس أموال الجهاز المصرفي يعد مؤشر ايجابي له أثر كبير في تعزيز الاستقرار المصرفي، وبالتالي يعزز من قدرتها في مواجهه المخاطر على اختلاف أنواعها، والجدول (1) يبين إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) الذي شهد تزايد مستمر، إذ بلغ (0.6) ترليون دينار في العام (٢٠٠٤). وتعود جميعها للمصارف

(١) علياء كاظم عيال السعيدي، السياسة الائتمانية للمصارف العراقية الواقع والآفاق: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٤، ص٥.

(٢) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٩.

(٣) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٩.

(٤) مايح شبيب الشمري، د. حسن كريم حمزة، التمويل الدولي-أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف، العراق، ٢٠١٥، ص٢٤.

(٥) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، القوانين المصرفية، مصدر سابق، ص ٢٣.

الحكومية، واستمر الارتفاع في إجمالي رؤوس الأموال للمصارف الى أن وصل في العام (٢٠١٠) الى (2.9) ترليون دينار بعد إن كانت (2.3) ترليون دينار في العام (٢٠٠٩)، إلا أن هذا الارتفاع يعد ضئيلاً بسبب حاجة المشاريع التنموية الكبيرة إلى رؤوس أموال ضخمة، فضلاً عن التسهيلات المصرفية المتنوعة، إذ بلغت نسبة رأس المال للمصارف الأهلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.3%) وهي نسبة منخفضة بينما بلغت النسبة في المصارف الحكومية (0.3%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام (٢٠١٠)، والسبب في ذلك هو عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل وزارة المالية الخاصة بزيادة رؤوس الأموال للمصارف الحكومية العراقية حسب قرار اللجنة الاقتصادية في الكتاب المرقم (٣٤١) في (٢٠٠٨/٣/٣١) الذي ينص على زيادة رأس مال مصرفي الرافدين والرشيد الى (400) و(300) مليار دينار على التوالي، والمصارف الثلاث المختصة الى (200) مليار دينار لكل منها على الرغم من تأكيد البنك المركزي العراقي بشأن ذلك[١].

استمر إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي بالارتفاع بسبب زيادة عدد المصارف التي منحت من البنك المركزي العراقي، وبالتالي تواصل الارتفاع في رأس المال ليصل الى (4.0) و(5.9) و(7.7) و(9.1) ترليون عراقي للأعوام (٢٠١١) و(٢٠١٢) و(٢٠١٣) و(٢٠١٤) على التوالي، ويعود ذلك لتنفيذ التعليمات الخاصة بالبنك المركزي العراقي التي تؤكد على زيادة رؤوس أموال المصارف الى مستويات مرتفعة بقصد رفع الملاءة المالية لكي تتناسب مع المعايير الدولية. وفي العام (٢٠٢٠)، وعلى الرغم من مواجهه جميع دول العالم بصورة عامة فيروس (COVID-19) والعراق بشكل خاص لكن لم يمنع ذلك من توسع البنك المركزي العراقي في منح رخص لفتح مصارف جديدة مما ساعد على زيادة إجمالي رؤوس الأموال للمصارف، إذ ارتفع من (15.5) ترليون دينار في العام (٢٠١٩) ليصل الى (16.9) ترليون دينار في العام (٢٠٢٠) ونسبة (9.0%)، إذ تركزت النسبة الأكبر من رؤوس الأموال في المصارف الخاصة، إذ بلغت (12.6) ترليون دينار وبنسبة (74.6%) من رأس المال الإجمالي للمصارف، بينما ارتفعت رؤوس أموال المصارف الحكومية في العام (٢٠٢٠) وبنسبة نمو (22.9%) مقارنة بالعام السابق لتصل الى (4.3) ترليون دينار مقابل (3.5) ترليون دينار للعام (٢٠١٩) لتشكل نسبة مساهمتها (25.4%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف العراقية، وإن هذا الارتفاع في حجم رؤوس الأموال يعكس كفاءة الجهاز المصرفي على مواجهه المشاكل والمخاطر غير المتوقعة والتي قد يتعرض لها في المستقبل[٢]. والشكل (1) يوضح إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الجدول (1) إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (ترليون دينار)

السنة	إجمالي رؤوس أموال المصارف (1)	معدل النمو السنوي % (2)	رأس مال المصارف الحكومية (3)	معدل النمو % (4)	رأس مال المصارف الخاصة (5)	معدل النمو % (6)
٢٠٠٤	0.6	-	0.6	-	-	-
٢٠٠٥	0.7	16.6	0.7	16.7	-	-
٢٠٠٦	0.8	14.3	0.2	-71.4	0.7	-
٢٠٠٧	1.2	50.0	0.2	0	1.0	42.9
٢٠٠٨	1.8	50.0	0.5	150.0	1.3	30.0
٢٠٠٩	2.3	27.8	0.6	20.0	1.7	30.8

(١) جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي الاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٠، ص ٥.
(٢) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي الاستقرار المالي في العراق للأعوام ٢٠١٠-٢٠٢٠.

السنة	إجمالي رؤوس أموال المصارف (1)	معدل النمو السنوي % (2)	رأس مال المصارف الحكومية (3)	معدل النمو % (4)	رأس مال المصارف الخاصة (5)	معدل النمو % (6)
٢٠١٠	2.9	26.1	0.6	0	2.3	35.3
٢٠١١	4.0	37.9	0.7	16.7	3.3	43.5
٢٠١٢	5.9	47.5	1.3	85.7	4.6	39.4
٢٠١٣	7.7	30.5	1.5	6.2	6.2	34.8
٢٠١٤	9.1	18.2	1.5	0	7.6	22.6
٢٠١٥	10.1	11.0	2.2	46.7	7.9	3.9
٢٠١٦	11.7	15.8	2.2	0	9.5	20.3
٢٠١٧	14.5	23.9	3.4	54.5	11.1	16.8
٢٠١٨	15.1	4.1	3.4	0	11.7	5.4
٢٠١٩	15.5	2.6	3.5	2.9	12.0	2.6
٢٠٢٠	16.9	9.0	4.3	22.9	12.6	5.0

المصادر:
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لسنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

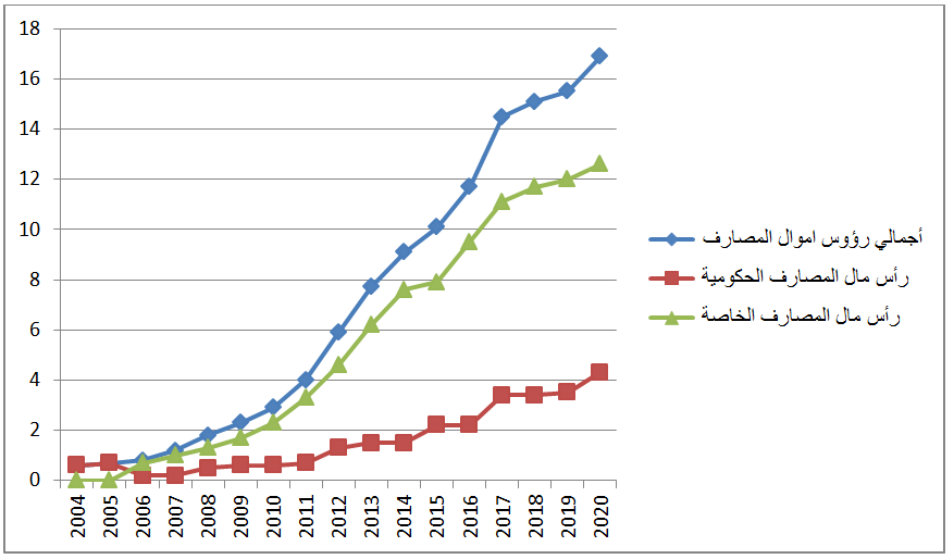

الشكل (1) إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي العراقي (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: تم إعداد الشكل بالاستناد إلى:
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لسنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

ثانياً: إجمالي الائتمان المصرفي:

يوضح الجدول (2) إجمالي الائتمان المصرفي للجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، إذ سجل إجمالي الائتمان المصرفي (5.76) ترليون دينار للعام (٢٠٠٤) متوزعاً بين الائتمان النقدي بواقع (0.8) ترليون دينار و(4.96) ترليون دينار للائتمان التعهدي، ونلاحظ إن الائتمان النقدي شهد ارتفاعاً متواصلاً خلال مدة الدراسة ليبلغ (49.81) ترليون دينار في العام (٢٠٢٠) وهو يمثل أعلى مستوى وبمعدل نمو (18.45%) وبأهمية نسبية (66.2%)، وعلى الرغم من الزيادة المستمرة المتحققة في الائتمان النقدي، إلا أنها تعد ضئيلة للتأثير في تمويل النمو

الاقتصادي والمطلوب لمشاريع التنمية الكبيرة للقطاعات الاقتصادية في العراق، وإن سبب هذه الزيادة في الائتمان النقدي يعود الى زيادة عدد المصارف المجازة من قبل البنك المركزي العراقي، فضلاً عن الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي وأهمها الآتي:

١. تحرير القطاع المالي لاسيما سعر الفائدة وإزالة جميع أشكال الكبح المالي المتمثل بالخطط الائتمانية السابقة التي كانت مفروضة من قبل البنك المركزي العراقي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية وتشتيت المدخرات وجعل عمليات الطلب والعرض تعمل بشكل كفوء ومنافسة عالية في السوق المالية.

٢. إعداد اللائحة الارشادية الخاصة بتصنيف الائتمان وتحديد مخاطر كل صنف وإلزام جميع المصارف لوضع التخصيصات المالية التي تتناسب مع مواجهة كل صنف.

٣. اتخاذ الاجراءات المناسبة لإعادة هيكلية وتأهيل المصارف الحكومية كونها تمثل حجر الزاوية للجهاز المصرفي العراقي[١].

أما الائتمان التعهدي فبلغ (4.76) ترليون دينار في العام (٢٠٠٤) ثم ارتفع الى (7.82) ترليون دينار للعام (٢٠٠٥) وبمعدل نمو (57.7%) ثم انخفض في العام (٢٠٠٦) ليبلغ (7.31) ترليون دينار وبمعدل سالب (6.5-%)، ويعزى ذلك الانخفاض الى عزوف بعض العملاء عن طلبات إصدار الائتمان التعهدي بسبب الظروف الأمنية التي مر بها البلد في نفس العام ناهيك عن الصراعات السياسية التي انعكست بشكل سلبي على تسهيلات الائتمانية التعهدية.

إلا أن الائتمان التعهدي أخذ بالارتفاع خلال الاعوام (٢٠٠٧) و(٢٠٠٨) و(٢٠٠٩) ليبلغ (7.38) و(13.00) و(38.86) ترليون دينار على التوالي وبمعدل نمو موجب (1%) و(76.2%) و(198.9%)، ويعود سبب ذلك الى حالة الانتعاش في الاقتصاد العراقي الناتج عن زيادة الاستثمار المحلي، فضلاً عن انفتاح السياسة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي والعربي من خلال تصدير واستيراد البضائع والسلع، وهذا يدل على زيادة ثقة الزبائن في المصارف المصدرة للائتمان التعهدي في العراق.

إلا أن الائتمان التعهدي أخذ بالانخفاض خلال العام (٢٠١٠) ليبلغ (38.1) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (2-%) واستمر الانخفاض للعام (٢٠١١) وبمعدل نمو سالب (3.8-) ومبلغ (36.66) ترليون دينار ويعود سبب ذلك الى تدهور الامن والاضطرابات السياسية التي انعكست بصورة سلبية مما أدى الى زيادة المخاوف لدى (رجال الاعمال والتجار)، وهذا يعني انخفاض الطلب على الائتمان التعهدي وبالتالي انعكس على حجم الائتمان وتمويل القطاعات الاقتصادية.

إلا إنه خلال العامين (٢٠١٢) و(٢٠١٣) حدث نمو ايجابي للائتمان التعهدي إذ بلغ (44.17) و(53.66) ترليون دينار على التوالي وبمعدل نمو (20.5%) و(2.15%) وان سبب ذلك يعود الى زيادة الطلب على اصدار الائتمان التعهدي من قبل العملاء، إلا إن هذه النسبة عادت للانخفاض خلال العام (٢٠١٤) لتصل الى (50.09) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (5.14-) بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والامنية المتدهورة والتي انعكست على الواقع الاقتصادي للعراق بالخصوص مواجهه تنظيم داعش الارهابي ناهيك عن عدم إقرار الموازنة العامة للدولة.

---

(١) للمزيد ينظر إلى:
- د. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص١٨-٢١.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لسنوات مختلفة.

استمر الانخفاض في الائتمان التعهدي للعام (٢٠١٥) إذ بلغ (40.53) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (20.4-) ويعود ذلك الى انخفاض اسعار النفط والتقشف المالي وانخفاض الموازنة التي انعكست بشكل سلبي على حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعات المختلفة، واستمر الانخفاض في الائتمان التعهدي لغاية العام (٢٠١٩) ليبلغ (25.26) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (0.28-)، إلا إنه عاود الى الارتفاع وبشكل بسيط ليبلغ (25.45) ترليون دينار وبمعدل موجب (0.75)، ويعود سبب ذلك لسياسة البنك المركزي التي نوعت القروض وساهمت بدعم المصارف بزيادة رأسمالها وافتتاح مصارف جديدة.

كما يوضح الجدول (2) الأهمية النسبية للائتمان النقدي والتعهدي حيث ارتفعت الاهمية النسبية للائتمان النقدي خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ويعود ذلك الى الاسباب المذكورة سابقا من حيث زيادة عدد المصارف وغيرها.

أما الأهمية النسبية للائتمان التعهدي أخذت بالارتفاع خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) إلا انها انخفضت خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية الغير مستقرة وكذلك بسبب الاغلاق العام الذي شمل جميع دول ومنها العراق لمواجهة (COVID-19) خلال العام (٢٠٢٠) والشكل (2) يبين إجمالي الائتمان المصرفي للجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الجدول (2) إجمالي الائتمان المصرفي للجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (ترليون دينار)

السنة	الائتمان النقدي المقدم من الجهاز المصرفي (1)	معدل النمو % (2)	الأهمية النسبية (3)	الائتمان التعهدي المقدم من الجهاز المصرفي (4)	معدل النمو % (5)	الأهمية النسبية (6)	إجمالي الائتمان المصرفي (7) (1+4)
٢٠٠٤	0.8	-	13.9	4.96	-	86.1	5.76
٢٠٠٥	1.7	112.5	17.9	7.82	57.7	82.1	9.52
٢٠٠٦	2.7	58.8	27	7.31	-6.5	73.03	10.01
٢٠٠٧	3.5	29.6	32.2	7.38	1.0	67.8	10.88
٢٠٠٨	4.6	31.4	26.1	13.00	76.2	73.2	17.6
٢٠٠٩	5.7	23.9	12.8	38.86	198.9	87.21	44.56
٢٠١٠	11.7	105.3	23.5	38.10	-2	76.51	49.8
٢٠١١	20.3	73.5	35.6	36.66	-3.8	64.4	56.96
٢٠١٢	28.43	40.05	36.2	44.17	20.5	60.8	72.6
٢٠١٣	29.95	5.35	35.8	53.66	2.15	64.2	83.61
٢٠١٤	34.12	13.92	40.1	50.90	-5.14	59.9	85.02
٢٠١٥	36.75	7.71	47.6	40.53	-20.4	52.4	77.28
٢٠١٦	37.18	1.17	52.8	33.28	-17.87	47.2	70.46
٢٠١٧	37.95	2.07	57.9	27.65	-16.92	42.1	65.6
٢٠١٨	38.48	6.87	60.3	25.33	-8.4	39.7	63.81
٢٠١٩	42.05	9.28	62.5	25.26	-0.28	37.5	67.31
٢٠٢٠	49.81	18.45	66.2	25.45	0.75	33.8	75.26

المصادر:

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لسنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

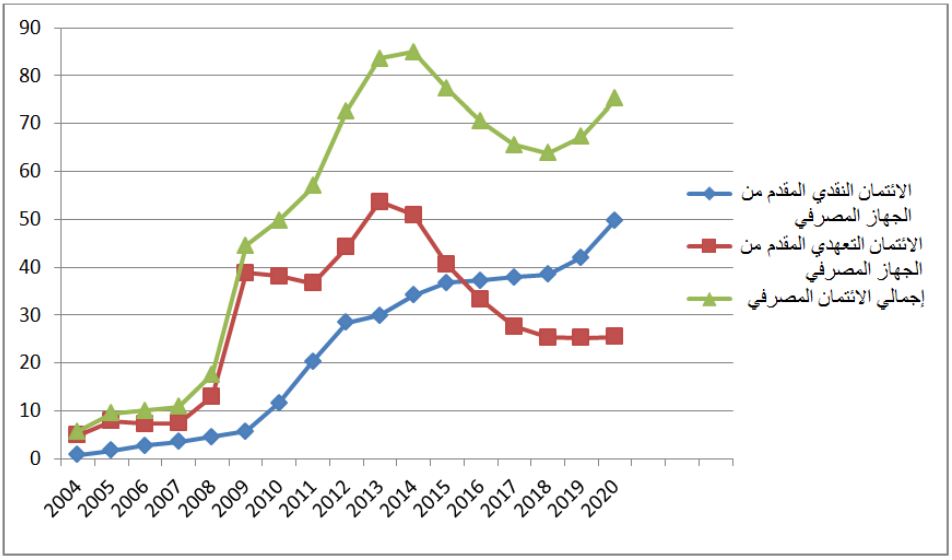

الشكل (2) إجمالي الائتمان المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: تم إعداد الشكل بالاستناد إلى:
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لسنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

ثالثاً: تحليل دور مؤشر حجم رأس المال في الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

يعد الائتمان المصرفي (النقدي والتعهدي) من الوسائل المهمة التي تستخدم لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ يرتبط حجم الائتمان المصرفي بمؤشر أو حجم رأس المال في المصارف حسب أحكام المادتين 30 و33 من قانون المصارف المرقم (٩٤) للعام (٢٠٠٤)، وبناءً على رغبة المصارف بتوسيع أعمالها سعياً للحصول على أرباح أكثر فإنها تعمل على رفع أو زيادة رؤوس أموالها؛ استجابة لتوجيهات البنك المركزي العراقي من حيث منح المصارف التي تمتلك رؤوس أموال كبيره تقييم افضل وفقا لنظام (CAME)[*][1]، فضلاً عن منحها صلاحيه شراء مبالغ كبيرة من الدولار المباع من خلال نافذة البيع للعملة الأجنبية تلبية لمتطلباتها، إذ أن مؤشر رأس المال يعد أحد المكونات الأساسية لهذا النظام[2].

والجدول (3) يبين معدلات النمو لحجم رأس المال والائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، وبناءً على استجابة حجم الائتمان المصرفي لمؤشر رأس المال، إذ نجد أن حجم الائتمان المصرفي (النقدي والتعهدي) ارتفع من (5.76) تريليون دينار في العام (٢٠٠٤) ليبلغ (85.02) ترليون دينار في العام (٢٠١٤) مقابل زيادة في حجم رأس المال في المصارف من

(*) يسمى كذلك مؤشرات الحيطة الجزئية وتعتمد على ست مؤشرات تجميعية وتعد أساسية لتحليل أوضاع المؤسسات المالية والمؤشرات هي (الإدارة، السيولة، الربحية، ملاءة رأس المال، الحساسية لمخاطر السوق، جودة المنتوجات).

(١) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٠، ص٣٤.

(٢) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١١، ص٢٦-٢٧.

(0.6) ترليون دينار في العام ٢٠٠٤ ليبلغ (9.1) ترليون دينار في العام (٢٠١٤) ومعدل نمو سنوي بلغ (18.2%)؛ بسبب زيادة حجم الأرباح للمصارف، إلا أن تلك الزيادة في حجم رأس المال لم تساهم في رفع حجم الائتمان المصرفي، إذ أخذ بالانخفاض خلال المدة (٢٠١٥-٢٠١٨)، إذ بلغت (77.28)،(70.46)،(65.6)،(63.81) ترليون دينار للأعوام (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨) على التوالي وبمعدل نمو سنوي (9.1-%) و(8.8-%) و(6.90-%) و(2.73-%) على التوالي، إلا أن حجم رأس المال للجهاز المصرفي في العراق استمر في الارتفاع في العام (٢٠١٥) ليبلغ (10.1) ترليون دينار وبمعدل نمو موجب (11%)، أي أن الانخفاض في حجم الائتمان المصرفي جاء نتيجة انخفاض الائتمان التعهدي، إذ بلغ (40.53) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (20.4-%)، ويعود سبب ذلك لانخفاض أسعار النفط والتقشف المالي وانخفاض الموازنة الذي انعكس بشكل سلبي على حجم الائتمان المصرفي التعهدي، فضلاً عن تردد المصارف في ملح القروض بسبب عدم استقرار الوضع الأمني في البلاد نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية التي رافقت احتلال داعش الإرهابي لعدد من المناطق الغربية في العراق، إلا أن حجم رأس المال للمصارف العراقية عاودت الى الارتفاع في العام (٢٠١٦) ليبلغ (11.7) ترليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (15.8%) استمر ذلك الارتفاع في حجم رأس المال للمصارف ليبلغ (14.5) و(15.1) و(15.5) و(16.9) ترليون دينار للأعوام (٢٠١٧) و(٢٠١٨) و(٢٠١٩) و(٢٠٢٠) وبمعدل نمو موجب بلغ (23.9%) و(4.1%) و(2.6%) و(9%) على التوالي ويعود سبب ذلك الارتفاع في حجم رأس المال للقطاع المصرفي العراقي إلى سياسة البنك المركزي العراقي التي ساهمت بتنويع القروض لدعم المصارف من خلال زيادة رأس مالها، فضلاً عن فتح مصارف جديدة مما ساعد على رفع الزيادة في حجم رأس المال، إلا إن حجم الائتمان المصرفي في خلال المدة (٢٠١٦) و(٢٠١٨) لم يتأثر بتلك الزيادة في حجم رأس المال؛ إذ استمر حجم الائتمان المصرفي بالانخفاض بسبب استمرار الانخفاض في حجم الائتمان التعهدي الذي انخفض من (33.28) ترليون دينار في العام (٢٠١٦) ليصل الى (25.33) ترليون دينار في العام (٢٠١٨)، ويعود سبب عدم تأثر حجم الائتمان المصرفي وعلى وجه التحديد (الائتمان التعهدي)، هو إن أغلب الزيادة في حجم رأس المال تعود إلى المصارف الأهلية، إذ تشكل النسبة الأكبر من حجم رأس مال الجهاز المصرفي متوزعة حسب الأهمية بين (المصارف التجارية الخاصة وتليها المصارف الإسلامية ومن ثم المصارف الأجنبية)، أما المصارف الحكومية فتستحوذ على نسبة بسيطة جداً من إجمالي رؤوس الأموال للمصارف العاملة في العراق، ونتيجة لذلك نجد ان الائتمان المصرفي لم يتأثر بشكل كبير بحجم الزيادة في رأس المال بسبب تردد المصارف الأهلية بمنح الائتمان، فضلاً عن شروط الائتمان غير الميسرة.

أما خلال العامين (٢٠١٩) و(٢٠٢٠) فنجد هناك زيادة في حجم الائتمان المصرفي، إذ ارتفع ليبلغ (67.31) و(75.26) ترليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي (5.48%) و(11.81%)؛ ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع حجم رؤوس أموال المصارف الحكومية التجارية والمتخصصة في العام (٢٠٢٠)، إذ ارتفعت بنسبة (22.9%) مقارنة بالعام (٢٠١٩) لتبلغ (4.3) ترليون دينار مقابل (3.5) ترليون دينار في العام (٢٠١٩) مشكلة نسبة مساهمة بلغت (25.4%) من إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي العراقي، أي سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق ارتفاعا واضحاً خلال العام (٢٠٢٠) وبنسبة (9%) ليصل إلى مبلغ (16.98) ترليون دينار مقابل (15.5) ترليون دينار في العام (٢٠١٩)، فضلاً عن قيام البنك المركزي في

العام (٢٠٢٠) باتخاذ المزيد من الاجراءات التي تنظم عمل المصارف لغرض تعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي تم تحويل شركات التحويل المالي إلى مصارف إسلامية على أن يبدأ رأس مالها بـ(100) مليار دينار وزيادة رأس مالها خلال مدة ثلاث سنوات إلى (250) مليار دينار مع إعطاء الأولوية للشركات المندمجة، فضلاً عن تقديم تسهيلات مصرفيه من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وزيادة أجل السداد في القروض المستقبلية للقطاعات الأكثر تضرراً بتداعيات فيروس كورونا.

كما تم زيادة نشاط القطاع المصرفي من خلال مباشرة عدد من المصارف الأهلية العراقية والأجنبية التي تمتلك فروع في العراق بإضافة تثبيتها لاعتمادات تصدير النفط الخام وفق مبادرة تثبيت اعتمادات تصدير النفط الخام في تقليص مخاطر تصدير النفط الخام، كما تم الطلب من المصارف الأجنبية المصدرة لاعتمادات تصدير النفط الخام بتثبيت الاعتمادات من قبل مصرف آخر غير البنك المصدر لتقليل المخاطر الائتمانية الناتجة عن تقلب الأوضاع الاقتصادية العالمية ولضمان استحصال مبالغ الشحنات النفطية قبل تواريخ استحقاقها.

ونتيجة لما ذُكر في أعلاه نجد إن حجم الائتمان المصرفي في العراق لا يتناسب مع حجم رأس المال في الجهاز المصرفي؛ والسبب في ذلك يعود إلى إن المصارف الحكومية مازالت مسؤولة عن منح (84.01%) من الائتمان النقدي في العام (٢٠٢٠) مقابل مساهمة المصارف الخاصة بنسبة (15.99%) للعام نفسه، وهذا ناجم عن زيادة حجم الودائع في المصارف الحكومية نتيجة ارتفاع ثقة الأفراد وليس انعكاس لحجم رأس مالها، فضلاً عن أن المصارف الأهلية هي ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان، على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها والشكل (3) يبين معدل النمو لحجم رأس المال والائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الجدول (3) معدلات النمو لحجم رأس المال والائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

السنة	إجمالي رؤوس أموال المصارف (تريليون دينار) (1)	معدل النمو السنوي % (2)	إجمالي الائتمان المصرفي (تريليون دينار) (3)	معدل النمو السنوي % (4)
٢٠٠٤	0.6	-	5.76	-
٢٠٠٥	0.7	16.6	9.52	65.3
٢٠٠٦	0.8	14.3	10.01	5.15
٢٠٠٧	1.2	50.0	10.88	8.70
٢٠٠٨	1.8	50.0	17.6	61.76
٢٠٠٩	2.3	27.8	44.56	153.18
٢٠١٠	2.9	26.1	49.8	11.76
٢٠١١	4.0	37.9	56.96	14.38
٢٠١٢	5.9	47.5	72.6	27.46
٢٠١٣	7.7	30.5	83.61	15.17
٢٠١٤	9.1	18.2	85.02	1.69
٢٠١٥	10.1	11.0	77.28	-9.1
٢٠١٦	11.7	15.8	70.46	-8.8
٢٠١٧	14.5	23.9	65.6	-6.90
٢٠١٨	15.1	4.1	63.81	-2.73
٢٠١٩	15.5	2.6	67.31	5.48
٢٠٢٠	16.9	9.0	75.26	11.81

المصادر:

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لسنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

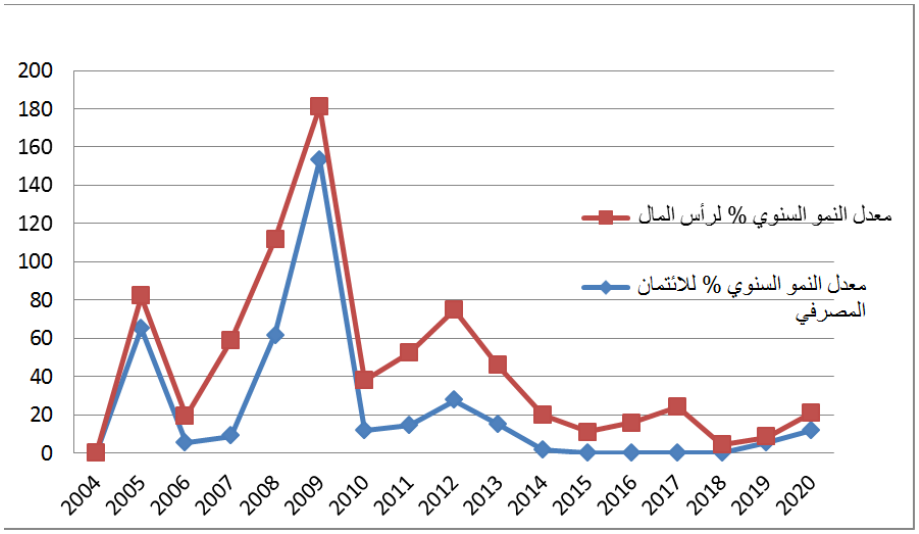

الشكل (3) معدلات النمو لحجم رأس المال والائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

المصدر: تم إعداد الشكل بالاستناد إلى:
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لسنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

رابعاً: اختبار فرضية البحث:

من خلال ما تقدم ووفقاً لنتائج تحليل البحث لا يمكن الاعتماد فقط على مؤشر رأس المال في التأثير في الائتمان المصرفي في العراق، بسبب وجود عوامل أخرى تمارس تأثير مباشر على حجم الائتمان و تتمثل بـ(أسعار النفط، حجم الموازنة العامة للدولة، الأوضاع الأمنية و السياسية... الخ).

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. إن الزيادة المتحققة في حجم رؤوس أموال الجهاز المصرفي العراقي جاءت نتيجة رغبة المصارف للتوسع في أعمالها وتحقيق أرباح أكبر.
٢. إن ارتفاع حجم رؤوس أموال الجهاز المصرف العراقي كانت نتيجة زيادة عدد المصارف الأجنبية والمحلية المجازة من قبل البنك المركزي العراقي.
٣. إن زيادة حجم رؤوس أموال المصارف العراقية جاءت نتيجة تمكين المصارف من التوسع في الائتمان والاستثمار المرتبط بحجم رأس مالها استناداً لأحكام المادتين (٣٠) و(٣٣) من قانون المصارف رقم (٩٤) للعام (٢٠٠٤).
٤. على الرغم من دور مؤشر رأس المال في التأثير في الائتمان المصرفي، إلا إنه توجد عوامل أخرى تمارس تأثيرها في حجم الائتمان تتمثل بـ(أسعار النفط، حجم الموازنة العامة للدولة، الوضع الأمني والسياسي للبلد).
٥. إن النسبة الأكبر لإجمالي رأس المال في الجهاز المصرفي العراقي تعود إلى المصارف الأهلية بسبب طبيعتها المتحفظة في منح الائتمان.

٦. إن الزيادة المتواصلة برأس مال الجهاز المصرفي العراقي تعود إلى تعليمات البنك المركزي العراقي بضرورة رفع الملاءة المالية لغرض ملائمتها وبدرجة كبيرة مع المعايير الدولية.
٧. إن السبب الأساسي لزيادة رأس المال للمصارف العراقية يرجع لفتح مصارف جديدة وبالتالي زيادة عدد المصارف الأهلية والخاصة في العراق.

ثانياً: المقترحات:

١. منح المصارف التي تمتلك رؤوس أموال كبيره تقييم أفضل ومنحها صلاحية شراء كمية كبيرة من الدولار المباع في نافذه البيع للعملة الأجنبية؛ لغرض تلبية متطلباتها ومتطلبات زبائنها نسبة إلى حجم رأس مالها.
٢. قيام إدارة البنك المركزي بدمج المصارف ذات النشاط الائتماني المحدود لغرض زيادة حجم رأس المال من جهة وتشجيع الائتمان المصرفي من جهة أخرى.
٣. وضع خطط استراتيجية طويلة الأجل تتضمن خطط إ'صلاح النظام المصرفي لتقليل حجم المخاطر وزياده الأرباح للمصارف لغرض المحافظة على حجم رأس مالها.
٤. المتابعة المستمرة لحجم الائتمان المصرفي الممنوح ومدى تطابقهُ مع حجم رأس مال الجهاز المصرفي.
٥. تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان لغرض المحافظة على حجم رأس المال من خلال زيادة الأرباح المتحققة؛ مع ضرورة وضع ضمانات مقابل منح الائتمان لحماية المصارف التجارية من مخاطر الائتمان المصرفي.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. ابراهيم المصري، الاقتصاد النقدي (النقود، البنوك، البازل)، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
٢. احمد فريد ناجي ومنيب خلف ودمام لطيف، العوامل المؤثرة على الائتمان في البنوك التجارية الاردنية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد (٣)، العدد (٢)، الجزائر، ٢٠١٩.
٣. إلهام وحيد دمام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣.
٤. جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، ٢٠٠٩.
٥. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.
٦. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي الاستقرار المالي في العراق للأعوام ٢٠١٠-٢٠٢٠.
٧. زياد نجم عبد السوداني، أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (١٠٣)، ٢٠١٥.
٨. زياد نجم عبد السوداني، الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (٧)، العدد (١٩)، ٢٠١٢.
٩. سنان الشيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧.
١٠. صلاح الدين السيسي، قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤.
١١. عبدالرحمن إبراهيم، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر: دراسة قانونية واقتصادية مقارنة، إصدارات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، برلين، المانيا، ٢٠٢٠.
١٢. علياء كاظم عيال السعيدي، السياسة الائتمانية للمصارف العراقية الواقع والآفاق: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٤.
١٣. مايح شبيب الشمري ود. حسن كريم حمزة، التمويل الدولي: أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف، العراق، ٢٠١٥.